



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

2019/7/10

الأربعاء السوري

العلمانية المفهوم والتطبيق في سوريا

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء
السوري
مساحة للرأي والتفكير

المقدمة

تحت عنوان "العلمانية" أطلقت حركة البناء الوطني جلستها الثالثة من جلسات الأربعاء السوري، والتي أقيمت في مقر الحركة بدمشق بتاريخ 10/07/2019، ناقش الحضور خلالها مفهوم العلمانية، التطبيق والمواقف منه، والحلول والممكنات. بحضور متنوع بأفكاره تجاه العلمانية بين الوسطية والتعصب لهذا الطرف أو ذاك.

افتتح الجلسة الأستاذ أنس جودة رئيس حركة البناء الوطني، مرحباً بالحضور، ومشيراً إلى أن موضوع العلمانية أخذ جدلاً كبيراً في المجتمع السوري خلال الآونة الأخيرة، وكنا ننتظر أن يهدأ النقاش قليلاً حتى نستطيع تناوله بروية، حيث يحمل الناس الكثير من الآراء حول العلمانية، يراها البعض أحد مداخل الحل للأزمة السورية، بينما يراها الطرف الآخر أمراً مهدداً لوجوده وهويته، ونعتقد بأن الوقت قد حان لنصل إلى مفهوم توافقي حول العلمانية، وأن نطرح تصوراً لنموذج وطني تتبناه مختلف الأطراف والتيارات.

تناول القسم الأول من الجلسة مناقشة مفهوم العلمانية، التطبيق والمواقف منه، وخلال هذا القسم تم طرح النقاط التالية:

- يدعو النخبويين إلى علمانية راشدة ورشيده، وإلى فصل الدين عن السياسة وليس فصله عن المجتمع، فلا يحق لأحد الوصاية على الناس، مع التأكيد على أن العلمانية حيادية تجاه الأعراف والأيدولوجيات، ولكن ضمن حدود القانون.
- يجب ألا ننسى أننا بلد ذو غالبية مسلمة، ويحكمه رجال الدين بطريقة أو بأخرى، ولن يمرر قرار دون موافقتهم، وأن كل حركات القمع التعسفية سيظهر مقابلها ردود فعل مجتمعية بنفس القوة.
- لدى المسلمين المحافظين ردة فعل سلبية اتجاه كلمة العلمانية وأغلبهم يربطونها بالتكفير، لذلك حين تقتزن العلمانية بالمواطنة تحقق نجاحاً أكبر، ولكن طريقة التسويق الخاطئة للعلمانية سببت ردود فعل متطرفة تجاهها، وعلينا أن نحتكم للقانون، ولا مانع من علمانية الدولة مع وجود حرية دينية لا يفرض فيها طرف على الآخر طوقسه وتعاليمه.
- يؤكد بعض المسلمين أنه لا يمكن فصل الدين عن السياسة، فكل مسلم يحتكم للقرآن والسنة، وبالنسبة له الخليفة هو الحاكم، وهذا أمر لا يمكن إلغاؤه.
- المشكلة ليست في العلمانية، إنما في النظرة الدينية للعلمانية، فالدين يكفر العلمانية، والمسلمين هم من وضعوا العلمانية نقيضاً لهم.
- من إيجابيات العلمانية الغربية أنها لم تجعل للدين وصاية على السياسة، ولم تجعل للسياسة وصاية على الدين.
- العلمانية وفق المفهوم الحدائي تنص أن تكون المرجعية الدينية واحدة من المرجعيات، دون أن يكون هناك حالة عدااء تجاه الدين، مع وجود مساحات حرية دينية.
- استيراد مفهوم العلمانية من الغرب كما هو أمر خاطئ، يجب صناعة نموذج محلي يلبي احتياجات مجتمعنا ويشبهه، وتقبله هذه المجتمعات بشكل اختياري لا إجبار فيه.
- يقول "العلمانيون" إن الإسلام السياسي إقصائي، ولكن سلوك العلمانيين أيضاً عنصري تجاه المتدينين، وكلاهما تطرف لا نريده مستقبلاً.
- المواطنة أوسع من العلمانية بكثير، ورغم ذلك اليوم يطلب الإسلامويون منا تغيير خطابنا من العلمانية إلى المواطنة، وغداً سيعترضون على المواطنة وهكذا بشكل مستمر سيستمرون بالاعتراض.
- إذا اخترعنا دولة فيها نظام حيادي أمام كل العقائد الدينية والسياسية، وكان فيها مواطنة حقيقية، أي حقوق وواجبات متساوية وتكافؤ بالفرص للجميع مهما كان جنس الشخص أو طائفته، وفيها حرية لممارسة العقائد والتعبير عن الرأي، وحرية في العمل السياسي، ولن نسميها دولة علمانية لأن هذا المصطلح حوّر كثيراً، إنما نسميها دولة "الحيادة" كما أسماها فرح أنطون، فهل سيمنع أحد؟
- الأهداف التي نريد الوصول إليها أهم من الشكل، نريد دولة تكون المواطنة المتساوية هي الأساس فيها، وذلك بوجود قانون مدني مساو للجميع بما فيه قانون الأحوال الشخصية، وبذلك نحقق نهضة سوريا وأن نرفع شعار الثورة السورية الكبرى: الدين لله والوطن للجميع.

-تعدد تعريف العلمانية لا يلغي تطبيقها الموحد في مختلف الدول التي اعتمدتها، لأنها في النهاية منظومة قوانين، واستخدام مصطلح "المواطنة" يكون أحياناً بقصد التحايل على استخدام كلمة علمانية، نريد دولة علمانية بتعريفها الواضح والتي تقول بحيادية الدولة تجاه جميع الأديان، وبتساوي جميع المواطنين بالحقوق والواجبات، واحترام حقوق الإنسان، وعدم الاقتتال، لتكون حينها دولة قوية.

-يكره المتدينون العلمانيين لأن بعض العلمانيين متطرفين ولجهلهم بالمصطلح ومعناه الحقيقي، أما الشيوخ وعلماء الدين فيعرفون ماذا تعني العلمانية ويفهمونها، ولأنها تقوّض سلطتهم على المجتمع فإنهم يحاربونها ويرفضونها ويسوقون لرفضها.

-على صانع القرار في الدولة العلمانية أن يأخذ التنوع الطائفي والديني بعين الاعتبار، ولكن هذا لا يعني أن توزع المناصب وفقاً لذلك، إنما تبقى الأولوية للأكثر كفاءة وجدارة، وهذا ينطبق أيضاً على قضايا الجندر. ولذلك يجب أن نرفض تبرير عدم تكافؤ الفرص بحجة مراعاة التنوع.

-يجب ألا نصفق لكل ما يأتينا من الغرب، فالغرب عبر التاريخ كان أكبر مستعمر للبشر، نحتاج للخروج بتجربتنا الخاصة دون تقليد أحد.

-قانون الأحوال الشخصية أساس الشرح الحاصل في المجتمع، فإذا أراد شخص مسيحي الزواج من امرأة مسلمة عليه تغيير دينه، حتى لو لم يكن مقتنعاً بذلك، يجب أن ننضوي جميعاً تحت سقف القانون مهما تعددت طوائفنا وانتماءاتنا.

-لأنستطيع التغاضي عن قانون الأحوال الشخصية، وهو ليس مجرد قضية ثانوية بل هو أساسي في صراعنا لتطبيق العلمانية، وهو جزء مهم من حياتنا، يرتبط به الزواج والطلاق والأرث والحضانة والكثير من التفاصيل التي ترسم ملامح حياتنا.

فيما تناول القسم الثاني من الجلسة الحلول والممكنات للوصول إلى نموذج توافقي، حيث ناقش الحضور النقاط التالية:

-ليس للعلمانية أي صلة بالدين، إنما هي شكل من أشكال الحكم السياسي، والناس بعد كل التطرف والمشاكل التي مرت بهم خلال الأعوام الماضية أصبحوا ينادون بالعلمانية، خاصة من ذاق منهم حكم "داعش" يعرف تماماً أن العلمانية هي الحل.

-تكفل المواطنة حرية الاختيار، بين أن أكون مؤمناً وأتزوج وفقاً لانتماي الديني أو أتزوج زوجاً مدنياً، ونحن جميعاً نعلم أن هذا الأخير غير ممكن، فعن أي حرية بالاختيار نتحدثون والخيار الآخر غير موجود أو متاح؟

-قانون الأحوال الشخصية ليس فقط تمييزي وإنما أيضاً هو لا وطني، ونحن لا نريد قوانين ومحاكم لكل طائفة، نريد قانون واحد يتساوى أمامه الجميع كمواطنين.

-لأنستطيع أن نقول بشكل قاطع اليوم أننا لا نريد الاستفاضة أبداً من التجربة الغربية في تطبيق العلمانية، فكم لدينا ثقة ونحن بهذه الحالة اليوم بقدرتنا على إنتاج نموذج سوري وطني متوافق عليه للعلمانية.

-يمكن أن يتم تطبيق العلمانية بشكل تدريجي حتى نصل للنتائج، وهنا نحتاج للعمل على أمرين هما: أولاً التعليم عبر تخفيف المناهج الدينية والخطاب العنفي. ثانياً تبني نموذج غربي للعلمانية بعد قولبته بما يناسب المجتمع ومصلحة الشعب ورغباته.

-بعد كل الظروف التي مرت بها سوريا نحتاج لنظام حكم نثق به، يراعي مصالح كل الناس دون أن يلغي طرف الآخر، حين نجرب نماذج جديدة من الحكم، تكفل الحرية والمساواة وتتحقق فيها قيم المواطنة؛ يمكننا حينها أن نقرر ماذا نريد.

-نماذج داعش وغيرها ليست إسلاماً سياسياً، إنما صناعة إقليمية ودولية، ولأننا لا نمتلك نظام حكم قوي استطاعت هذه الجماعات أن تتغلغل فينا.

-الأزمة الحالية ليست أزمة علمانية بالمطلق، إنما أزمة سياسية، ولا يمكن الحديث اليوم عن فكرة توطين أو تأصيل مفهوم العلمانية إذا لم تحل المشكلة السياسية أولاً.

-كما أن الأزمة الحالية ليست أزمة علمانية، فالشعارات التي طرحت في سوريا خلال السنوات الماضية كانت ذات صبغة مذهبية، فهل العلمانية اليوم قادرة على حل المشكلة المذهبية في سوريا؟

-في سبيل الوصول إلى العلمانية على الدولة أن تفرض هيمنتها وتقر العلمانية كأمر واقع على الجميع، انطلاقاً من معرفتها بمصلحتهم، كما حدث في كل من تونس وتركيا، حيث فرضت الدولة العلمانية على الناس، ثم فهموها ونجحوا بها، وحافظوا على هويتهم دون أن تمس.

-أنا كمواطن يريد الاحتكام لقانون دنيوي وليس ديني أريد من الإسلاميين ألا يعيقوا خياراً، وأن يسمحوا بوجود قانون أحوال شخصية مدني، وأن يقطعوا الطريق على السلطة السياسية التي تستمر بوضع المتدينين كحجة معرقة لإنجاز وإقرار هذا القانون.

-يجب أن نفهم البيئة الداخلية والخارجية التي تحكم هذه المنطقة وشروطها، فهل المجتمع السوري قادر على تطبيق العلمانية؟ وهل البيئة المحيطة تسمح بتطبيق العلمانية في سوريا دون تدخل الدول ذات النفوذ؟ خاصة أن البيئة السورية ليست منعزلة عما حولها.

-الشأن السياسي غير مرتبط بالمعتقد الديني، فهل يمكن لنا الوصول إلى مرحلة يطبق فيها قانون الشريعة الإسلامية على من يريد ويؤمن به، ويكون هناك قانون آخر يطبق على من لا يريده؟

-يجب فصل العلمانية عن الإلحاد، فأنا أستطيع أن أكون مسلم أو مسيحي علماني، ومن حقي أ، أطالب بأن تحكمني قوانين دنيوية وليس دينية. وهذا التغيير لن يتحقق إلا بالتعاون مع الإسلاميين. وفي الختام كان هناك تأكيد على أهمية الوصول إلى حالة من التوافق ولادة هذا المجتمع وليست هجينة عنه، تخفف من هواجسنا ومشاكلنا، وتحافظ على كينونة كل طرف حسب معتقده، مع أهمية أن يتعاون الجميع للوصول إلى مخرج ملائم، فلا يمكن لكل طرف أن يعمل لوحده في مواجهة الآخر، خاصة وأن إمكانات التوافق والتعاون موجودة.

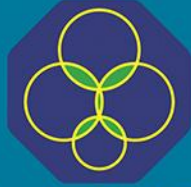
-انتهى-

حركة البناء الوطني

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتعبير



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz, Damascus, Syria
Tel: +963 11 333 0665
Mob: +963 968 555 373
www.nbmsyria.org